

منظمة ريبرييف تتهم بريطانيا بإقامة علاقات وثيقة مع دول مثل السعودية والبحرين تستعمل الإعدام لسحق المعارضة

لندن - البحرين اليوم

اتهمت منظمة (ريبريف) البريطانية - المناهضة للإعدام - الدول الخليجية الحليفة لبريطانيا بالاستمرار في "استخدام عقوبة الإعدام لسحق المعارضة"، وذلك في تعليق على تقرير صدر عن منظمة العفو الدولية حول الإعدامات في العالم.

وقالت مديرية المنظمة مايا فويا بأن "كثيراً من الدول التي لها أسوأ سجل في عمليات الإعدام هي بلدان كانت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي تعاملت معها بنشاط في الأسابيع الأخيرة"، وأشارت إلى السعودية التي يواجه الأحداث فيها عقوبات قطع الرأس والصلب، وكذلك البحرين "التي أُعدم فيها متظاهرون سياسيون بناءً على اعترافات اُنتزعت بالإكراه"، بحسب ما قالت فويا.

وقالت المنظمة في بيان اليوم الثلاثاء، 11 أبريل، بأنه "يجب على الحكومة البريطانية ألا تدع جدول أعمالها التجاري يتغير المخاوف بشأن حقوق الإنسان"، ودعت ماي إلى أن تُعلن إدانتها لاستعمال عقوبة الانتقام "كأداة للقمع".

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية إلى أربعة بلدان تتزايد فيها حالات الإعدام، وهي السعودية وباكستان ومصر والبحرين.

وذكرت ريبرييف بأن هذه البلدان الأربع لها علاقات وثيقة مع المملكة المتحدة، وأنها واصلت "تقديم المساعدة لقواتها الأمنية، على الرغم من المخاوف من الانتهاكات الجارية فيها، بما في ذلك عمليات الإعدام، واستعمال التعذيب لانتزاع الاعترافات القسرية". وأوضحت بأن "الشرطة في البحرين وال سعودية تلقت تدريبات متكررة من الهيئات العامة في المملكة المتحدة، على الرغم من المخاوف بشأن خطر التواطؤ في الانتهاكات".

وقد رفعت ريبرييف خطاباً إلى ماي دعتها إلى إطلاق سراح ثلاثة من الأحداث في السعودية يواجهون خطر "قطع الرأس" على خلفية تهم تتعلق بمشاركتهم في الاحتجاجات السياسية.

وكانت ما ي زارت السعودية الأسبوع الماضي "لتعزيز العلاقات البريطانية السعودية"، وذلك بعد أيام من ملاحقة ناشطين بريطانيين وبحرينيين للناطق باسم الحرب السعودية على اليمن، أحمد عسيري، في لندن ومحاولة اعتقاله بتهمة ارتكاب "جرائم حرب". وقد بادرت الخارجية البريطانية لتقديم الاعتذار إلى السلطات السعودية على ذلك، في حين ذكرت تقارير بأن الأجهزة البريطانية فتحت تحقيقا حول ارتكاب السعودية لجرائم حرب.